

## الخطاب الديني المأسس في الفترة الأولى من الجائحة في الجزائر

جيلالي المستاري<sup>(1)</sup>

### مقدمة

عرفت الجزائر أولى حالات كوفيد 19 في النصف الثاني من شهر فبراير سنة 2020، بعد انتشاره في الصين وأحاء من أوروبا الغربية، وبالتحديد إيطاليا. وكان أهم إجراء اتخذته السلطات العمومية في الفترة الأولى من زمن الجائحة هو غلق المداخل الجوية والبحرية والبرية، وتطبيق الحجر الصحي بشكل كلي على ولاية البليدة غرب العاصمة، وبشكل جزئي، متفاوت الدرجة، على باقي الولايات، ناهيك عن عدد من الإجراءات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي. وأهمّ النقاشات التي تزامنت مع تطبيق إجراءات الحجر وغلق المؤسسات المختلفة، العمومية منها والخاصة، هي النقاشات الدينية حول الجائحة ومشروعية الإجراءات الصحية والإدارية المتخذة، وبالخصوص قرار غلق المساجد الذي اتخذ في منتصف شهر مارس. ومن هنا كان مدخل التساؤلات الأولية في هذه الورقة هو السياق المؤسسي الديني وعلاقته بالجائحة في فترتها الأولى، وكيفية تعامل الإدارة الدينية المركزية ممثلة في وزارة الشؤون الدينية بالخصوص مع الوضع، وأشكال تبرير قرار غلق المساجد، وما تلاه من إجراءات، بداية بارتداء الكمامات وصولاً إلى مسائل مختلفة أخرى متعلقة بالتعامل مع ضحايا الوباء، والممارسة الدينية في وضع صحي صعب بالنسبة للأطباء ومستخدمي الصحة، إضافة إلى موضوع التضامن وعلاقته بالزكاة وتعجيل زكاة

---

(1) استاذ بحث أ، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، 31000، وهران، الجزائر.

الفطر في رمضان بالخصوص. كما استهدفت الورقة تصنيف مختلف الفاعلين الدينيين الذين عارضوا الإجراءات المؤسسية الممركزة أو ما أطلقت عليه بالخطاب الديني المماسس.

### العلوم الاجتماعية ودراسة الأمراض والأوبئة والمخاطر: نموذجان للتبرير

في سياق التجزيء التخصصي في التعامل مع جائحة كورونا الذي ساد النقاشات في بعض الوسائل الإعلامية الجزائرية، وحصره في العلوم الطبيّة، من المهمّ بداية التوقّف عند بعض المحطّات المعرفية التي تبرّر تعامل العلوم الاجتماعية مع موضوعات الأمراض العضوية بشكل عام والأوبئة والجوائح بشكل خاص. فرغم وجود حالة من الغموض تسود العلاقة بين السوسيوولوجيا والبيولوجيا، وبشكل أقلّ في الأنثروبولوجيا والحقل البيوثقافي بشكل عام (بصام دارم، 2021)، إلّا أنّ هناك دراسات تناولت البيولوجي من وجهة نظر علوم المجتمع والإنسان.

ومن أهمّ النظريات الاجتماعية الحديثة التي تناولت هذه الثيمات نظرية التفاعليّة الرمزيّة، فمن خلالها تمّ الانتقال من بحث دلالات الأمراض في العلوم الاجتماعية من العرض العضوي إلى المعيار الاجتماعي. كان هدف علماء الاجتماع الذين اعتمدوا على نظريّة التمثلات الاجتماعيّة في نهاية الستينيّات من القرن الماضي، ومثال ذلك سيرج موسكوفيتشي Serge Moscovici، تأسيس خطاب حول الصّحة و المرض، وقد أظهرت تلك الأعمال أنّ هناك تمثلات اجتماعية حول المرض والصّحة تختلف عمّا يقوله الأطباء و"الخبراء" (انفيخ محمد، 2019). ومن أبرز ممثلي هذا التيّار الباحثة السوسيوولوجية الفرنسيّة كلودين هيرزليش Claudine Herzlich، وكان عنوان دراساتها الأكثر أهمية "الصّحة و المرض : تحليل التمثّل الاجتماعي". وتتخصّص أطروحتها في أنّ هناك تصوّرات عن الصّحة و المرض مستقلّة تماماً عن المعرفة الطبيّة، إذ يتعلّق الأمر بالأشكال والمعاني التي يتمثّلها أفراد المجتمع حول تجاربهم العضويّة الفرديّة من خلال قيمهم الثقافية التي يحملونها، وأنّه من خلال ذلك تتشكّل الحقيقة الاجتماعيّة المشتركة حول مرض ما بشكل جماعي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> أنظر أيضاً حول الموضوع :

- Herzlich, C. (1984). *Santé et maladie : analyse d'une représentation sociale*. Paris : EHESS.
- Herzlich, C. (1984). Médecine moderne et quête de sens : la maladie signifiant social, Dans M. Auge, et Herzlich, C. (dir.), (pp. 189 215, chapitre 5), *Le sens du mal : anthropologie, histoire, sociologie de la maladie*, Paris : Editions des archives contemporaines.
- Joeffrion, C. (2009). *Santé et représentations sociales : une étude multi-objets auprès de*

وفي نموذج آخر مختلف، يتحدّث ولريش بيك Ulrich Beck عن تفاعل المجتمع مع المخاطر الكبرى التي تنجم عن التجارب البيولوجية والتحوّلات الإيكولوجية، وله في ذلك كتاب شهير: "مجتمع المخاطرة" (Beck, 2001). ويرى في هذا السياق أنّ مجتمعات النصف الثاني من القرن العشرين أصبحت مرغمة على مواجهة النتائج السلبية للحدّثة وإيجاد الحلول والبدائل المناسبة لمجابهة تحديّاتها وحوكمتها، وهو ما أسماه بـ "عقد المخاطرة"<sup>2</sup>. ويضيف الباحث أن "مجتمع المخاطرة" يبحث في كيفية إدارة المخاطر بالوقاية والعلاج معاً، أي مدى القدرة على التحكّم في التهديدات والكوارث الناجمة عن الصناعة، وإمكانية تعويض خسائرها. وفي كتابه الثاني الذي ألفه بعد عشرين سنة، فرّق الباحث بين مجتمع المخاطرة و مجتمع المخاطر العالمي، حيث يتحدّث عن "مجتمع عالمي" تنتشر فيه المخاطر في مختلف بقاع العالم، وهي في نظره تلك المخاطر الطيّارة، أي تلك التي تطير من مكان إلى مكان آخر دون أن نستطيع التحكّم فيها أو إخضاعها، وهنا يشير إلى الأدوار الخطرة التي تضطلع بها العولمة من خلال تخطي الحدود القومية وسهولة حركة المنتجات والأشخاص، وتدقّق المعطيات ممّا أفرز إمكانية عالية لعولمة المخاطر وتوسيع مساحة اللأمان، وهو ما أطلق عليه في عنوان كتابه الثاني بالأمان المفقود<sup>3</sup>.

### السياق المؤسسي للسلطة الدينية في الجزائر

إذا ما عدنا إلى ردود فعل السياسات العمومية في المجال الديني بالجزائر اتجاه جائحة كورونا في فترة انتشارها الأولى في السداسي الأول من سنة 2020، من المهمّ التوقّف عند السياق المؤسسي الذي كان سائداً قبل هذه الأزمة الصحية الجديدة. وينبغي التذكير هنا أنّ أزمة كورونا جاءت لتضاعف من الأزميتين، الاقتصادية والسياسية، اللّتين مرّت بهما الجزائر خلال السنوات القليلة السابقة ولا زالت آثارهما قائمة.

professionnels de santé et non - professionnels de santé. pp. 73 - 115, *Les cahiers internationaux de psychologie sociale*, 2 (82), p. 77.

<sup>2</sup> أنظر: لبني لطيف، علم اجتماع المخاطر: علم الاجتماع الجديد

Consulté le 04 mai 2020 sur : <https://www.makalcloud.com/post/8wv7mb0id>

<sup>3</sup> أنظر حول الموضوع: رشيد جلول، (2021). "مقاربات سوسولوجية معاصرة: مجتمع المخاطرة عند "أولريش بيك" أنموذجاً". مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 8، (1)، الجزائر: منشورات جامعة أم البواقي.

وفيما يتعلّق بتسيير المجال الديني، عرفت فترة نهاية التسعينيات والعقدين الأوّلين من سنوات الألفين نزوع وزارة الشؤون الدينية إلى ترسيخ أكثر لشكل من البيروقراطية في إدارة دور العبادة وتوظيف وتكوين الفاعلين الدينيين من أئمة المساجد وغيرهم من الأعوان والمستخدمين، ناهيك عن متابعة خطب الجمعة وتنظيم الفتوى على المستوى المحلي بالخصوص. وقد بدا هذا المنحى من خلال صدور عدد من القوانين التشريعية والمراسيم والقرارات والتعليمات التنفيذية كان أهمّها القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين لأسلاك الشؤون الدينية والأوقاف الذي نشر في الجريدة الرسمية في 24 ديسمبر سنة 2008. وتضمّن القانون تغييرات ذات دلالة في تسيير قطاع الشؤون الدينية خاصة ما تعلّق منه بوضع أئمة المساجد حيث تمّ ترسيخ طابع "الوظيفة" من لحظة التحاقهم بمناصبهم مروراً بتحديد مهامهم الدينية ومراقبتها ووصولاً إلى تسيير مساراتهم المهنية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا التحوّل في مكانة الإمام داخل "مؤسسة المسجد" هو جزء من سلسلة مراسيم توالى خلال فترة عشر سنوات استهدفت تنظيم بناء المساجد والمدارس القرآنية والزوايا وأماكن العبادة للشعائر غير الإسلامية، سواء على مستوى تحديد صلاحيات ومهام وأدوار مصالح ومديريات الشؤون الدينية على المستوى المركزي والمحلي وصولاً إلى تحديد صلاحيات ومهام الفاعلين في مختلف مصالح الشؤون الدينية من أئمة، مفتشين، وكلاء أوقاف، مرشحات دينيات، معلمي قرآن وأعوان المساجد. يتضمن هذا المرسوم في مواده وقواعده التنظيمية خطاباً رسمياً حول دور المؤسسة المسجدية ومهامها يراد له أن يوضع حيز التنفيذ، حيث التركيز المسبق على حدود سلطة الإمام وخضوع خطابه الديني للمراقبة من خلال التراتبية السلمية التي وضعت للأئمة في المساجد، بناء على معايير إدارية. يظهر ذلك في المناصب المختلفة والمتفاوتة بين المفتشين، والأئمة الأساتذة الرئيسيين، والأئمة الأساتذة والأئمة المدرسين وصولاً إلى معلمي القرآن وقيّمي المساجد.

انطلاقاً من هذا التصنيف لا يكلف بالإفتاء أو بإعداد وإلقاء خطب الجمعة إلاّ من كانت لهم رتبة عالية في سلمية المناصب التي أشرنا إليها، أي من كانوا مفتشين أو أئمة أساتذة. وبناء على هذا التقسيم الجديد للمهام في السياق الجديد للمجال الديني في الجزائر، يظهر عمق التغيّر الذي أحدثته القانون في وظيفة الإمامة ومعناها حيث حولها من منطلق تقليدي يقوم على مهام ما كان يطلق عليه بـ "شيخ الجامع" أين يكون حفظ

القرآن هو مركز الوضع الاعتباري للإمام إلى منطلق الوظيفة بمدلولها الحديث حيث الشهادة الجامعية هي المعيار الرئيس في تحديد مهام ومكانة الإمام في المساجد.

كشفت لنا مقابلاتنا مع الأئمة<sup>4</sup> أنّ رهان القانون الأساسي للأسلاك الخاصة بالشؤون الدينية هو تكريس محدودية السلطة الدينية للإمام، في نظرهم، ومحاولة التحكم في مضامين خطابه الديني، بل تحويل مركز "القرار الديني" من الإمام إلى الإدارة التي توظفه". فمصدر السلطة الدينية انطلاقاً من هذه الخطابات هو مديرية الشؤون الدينية التي تسيّر "قانونياً وإدارياً" المجال الديني، ناهيك عن اضطلاعها بمهمة التسيير المالي والجوانب المتعلقة بالأوقاف. ومعنى محدودية السلطة الدينية في هذه الحالة يتعلق أساساً بتبعية الإمام الإدارية والمالية، باعتباره موظفاً، لسلطة الوصاية المباشرة أي المديرية، الأمر الذي قد يجعل خطابه الديني "خاضعاً للمراقبة الإدارية".

وفي غياب مؤسسة دينية معتمدة للفتوى في الجزائر (في الوقت الحالي على الأقل) كما هو الحال في بعض الدول العربية، كانت سلطة الفتوى مجالاً لعلاقات القوى يتجادبها العديد من الفاعلين الذين يستهدفون، ولأسباب مختلفة، استخدامها للتأثير في الفضاء الديني والفضاء العام بشكل أو بآخر. يستقي كلّ منهم خطاباته وفتاواه من مرجعيات ومذاهب فقهية وتيارات سياسية مختلفة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أنّه تفادياً لأيّ تنازع حول سلطة الفتوى في الجزائر أو اختلاف حول مرجعيتها أو ما يطلق عليه إعلامياً "بفضوى الفتاوى"، وبغية الدفاع عن اتجاه "توحيد الفتوى" ضمن ما يطلق عليه رسمياً "بالمرجعية الدينية الوطنية"، تداولت الصحف الوطنية في العشر سنوات الماضية تصريحات لوزراء سابقين للشؤون الدينية والأوقاف تحيل إلى توجّه نحو استحداث مؤسسة رسمية للفتوى تضاف إلى مؤسسة "المجلس الإسلامي الأعلى" بوصفه هيئة استشارية على مستوى رئاسة الجمهورية، فكان الحديث عن "مفتي لكل ولاية"، و"هيئة وطنية أو مجلس وطني للإفتاء"، في انتظار تعيين شخصية دينية وطنية لمنصب "مفتي الجمهورية". ولم يتمّ تجسيد أيّ من تلك التوجهات

<sup>4</sup> تمّت هذه المقابلات في إطار مشروع بحث أنجز في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية خلال الفترة ما بين 2015 و2019 حول موضوع: الأئمة وسيرورة تأسيس السلطة الدينية في الجزائر اليوم، أشرف عليه جيلالي المستاري وشارك فيه كل من فريد مراكش، سهيلة لغرس وفاطمة الزهراء جديد.

والتطلّعات إلى أن حلّت الأزمة الصحية فكانت الفرصة سانحة لتجسيد أولى خطوات هذا المسار بتفعيل مهام اللجنة الوطنية للفتوى على مستوى وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

### الجائحة وترسيخ سلطة الخطاب الديني المأسس ومركزته

كان الرهان الرئيس للإدارة الدينية في الجزائر خلال الفترة الأولى من جائحة كورونا هو تجسيد التدابير الصحية التي اتخذتها السلطات العليا في البلاد وتبريرها دينيا، ويتعلّق الأمر بفرض الحجر الصحي، والتباعد الجسدي، وارتداء الكمامات وغلق المؤسسات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا الفضاءات التجارية إضافة إلى إعادة تنظيم حركة وسائل النقل المختلفة وشروط استعمالها. ولا مناص في سياق الأزمة من قرار غلق المساجد، باعتباره أولى الإجراءات ذات الفعالية، خاصّة وأنّ الأمر يتعلّق بالمواطنين الأكثر تعرّضا للخطر في تلك الفترة أي الأشخاص المسنّين. ولذلك كان إحياء وتفعيل دور اللجنة الوطنية للفتوى ومركّزة القرار الديني- الإداري ضرورة مؤسسية قصوى وعاجلة لتبرير فرض كل تلك الإجراءات واعتماد سياسة تواصلية دينية مع رواد المساجد في الجزائر، كما هو الحال في دول عربية وإسلامية أخرى، خاصة وأنّ الأمر يتعلّق بتعليق عبادات وشعائر دينية هي صلاة الجماعة والجمعة.

وكانت أولى وأهم المؤشرات على تفعيل دور اللجنة الوطنية للفتوى بشكل ناجع هو إصدارها لعدد من "الفتاوى" في شكل "بيانات" متتالية وبشكل منتظم وصلت في الثلاثة أشهر الأولى من فترة الجائحة إلى خمسة عشر (15) بيانا<sup>5</sup>. وجاء البيان الأول الذي صدر يوم 15 مارس 2020 بمثابة تنبيه وتحذير أولي بخطورة الوباء على الناس جميعا وعلى المصلّين في المساجد بالخصوص، ولذلك تضمّن نصوصا قرآنية من مثل: "ولا تقتلوا أنفسكم إنّ الله كان بكم رحيما"<sup>6</sup>، "ولا تلقوا بأنفسكم إلى التهلكة"<sup>7</sup>، وأحاديث نبوية من مثل: "لا ضرر ولا ضرار"، "فرّ من المجذوم فرارك من الأسد"، "لا يُوردنّ مُمرض على

<sup>5</sup> يشير الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية إلى أنّ اللجنة الوطنية للفتوى أصدرت خلال سنتي 2020 و2022 ستة وثلاثين (36) بيانا حول موضوعات ذات علاقة بجائحة كورونا بالخصوص من تشديد إجراءات الحجر الصحي إلى تخفيفها. أنظر موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بنك الفتاوى

Consulté le 02 mai 2020 sur : <https://www.marw.dz>

<sup>6</sup> سورة النساء، الآية: 29

<sup>7</sup> سورة البقرة، الآية: 195

مُصِحِّحٍ". وأشار البيان إلى أولى الإجراءات وهي غلق مصليات النساء ومكتبات المساجد، وتخفيف الصلوات وصلاة الجمعة بالخصوص بحيث لا يتعدى زمن الخطبتين 10 دقائق. وكان أهمّ تلك البيانات على الإطلاق هو البيان الثاني الذي صدر يوم 17 مارس 2020، والذي تضمّن تعليق صلاة الجمعة والجماعة وغلق المساجد، وتضمّن العبارات التالية: «تُقَرَّرُ أنه صار من اللازم شرعا اللجوءُ إلى تعليق صلاة الجمعة والجماعات وغلق المساجد ودور العبادة في كل ربوع الوطن، مع المحافظة على رفع شعيرة الأذان، إلى أن يرفع الله عنا هذا البلاء والوباء بفضلهِ وكرمه، والتزام الجميع بالتدابير والإجراءات اللازمة».<sup>8</sup>

وجدير بالإشارة إلى أنه على الرغم من تأييد المجلس الإسلامي الأعلى لبيان أو "فتوى" اللجنة الوطنية للفتوى فيما يخصّ غلق المساجد وتعليق صلاة الجمعة، إلا أنّ هناك اختلافا طفيفا في تناول الموضوع بين المؤسستين الدينيتين في تلك الفترة، حيث نجد "استدراكا لطيفا" من المجلس، بالإشارة إلى "تعليق صلاة الجماعة والجمعة في المساجد الموجودة في محيط انتشار الوباء في حالة استفحاله"، في حين أنّ فتوى اللجنة الوزارية كان عاماً يشمل كل المساجد حتى في الولايات التي لم يكن قد وصلها الوباء بعد. ولعلّ طابع التعميم الذي ميّز مضمون فتوى غلق المساجد كان أوّل الدوافع التي أدّت إلى بروز بعض المواقف المعارضة من فاعلين سنأتي على توضيحها لاحقا.

ولم يقف الخطاب الديني المأسس والمركز عند موضوع تعليق صلاتي الجماعة والجمعة بل تناول موضوعات أخرى ذات علاقة بالأزمة الصحية وتداعياتها على المجتمع ومستخدمي الصحة من أطباء وممرضين. ومن أهمّ تلك الموضوعات مايلي :

- غسل المصاب بفيروس كوفيد 19 والصلاة عليه ودفنه<sup>9</sup>: جاء في البيان الرابع للجنة الفتوى أنّه يمكن الاستغناء عن غسل الميت الموبوء وفق الشروط الفقهية المعهودة والاكتفاء بصبّ الماء عليه، إضافة إلى تجنّب الصلاة عليه ودفنه من طرف مقرّبيه حتى لا ينتشر الوباء وتتحقّق السلامة للجميع، خاصّة وأنّ غسل الميت والصلاة عليه من "فروض الكفاية"، كما جاء في نص البيان. وكانت العبارة الأكثر تداولاً في تصريحات الأئمة

أنظر، مسعود، صبري (2020). فتاوى العلماء حول فيروس كورونا. القاهرة : دار البشير للثقافة والعلوم، صص. 96-99.

<sup>9</sup> أنظر البيان رقم 4، موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بنك الفتاوى.

Consulté le 05 mai 2020 sur : <https://www.marw.dz>

وبعض أعضاء لجنة الفتوى هي عبارة: "صحّة الأبدان مقدّمة على حفظ الأديان"، وهي إحدى المقولات السائدة في علوم الشرع المستندة إلى مقاصد الشريعة.

- صلاة الأسلاك الطيبة ومن في حكمهم ممن يرعون مرضى كورونا<sup>10</sup>: تضمّن البيان الخامس رخصاً فقهية تتعلق بصلاة الأطباء والممرضين ورجال الأمن والحماية المدنية ممن لهم علاقة برعاية المرضى، وأهمّها إمكانية تأدية الصلاة دون وضوء وحتى دون تيمّم إن اضطروا إلى ذلك، وإمكانية جمع الصلوات وحتى تأخيرها وقضاءها بعد أوقاتها، إضافة إلى جواز تأدية الصلاة دون ركوع أو سجود بل وقوفاً وانحناء أو بالإشارة حسب الظروف التي يكون عليها المعني بها.

- تعجيل زكاة الفطر في رمضان<sup>11</sup>: وهي الفتوى التي تضمّنها البيان السابع حيث اعتبرها جزءاً من التضامن مع الفئات المتضررة في الظرف الصحي الاستثنائي الصعب، وفي الوقت الذي توقفت المداخل اليومية والأعمال التجارية والحرف والصناعات البسيطة. وتمّ تأكيد الفتوى في البيان رقم 12 يوم 27 أبريل، ثم أصدرت اللجنة بياناً توضيحياً آخر في 20 ماي، وهو ما يدلّ على كثرة ردود الفعل المعارضة للفتوى وحدة الاختلاف حول مشروعيتها الفقهية.

- أخلقة الهبة التضامنية<sup>12</sup>: تناول البيان رقم 9 التذكير باحترام إجراءات الحجر الصحي استناداً إلى نصوص قرآنية تحثّ على "طاعة أولي الأمر"، وتمّ التأكيد فيه على ضرورة "مراعاة شعور المعوزين في تقديم الصدقات"، وهو ما أطلق عليه البيان صفة "أخلقة الهبة التضامنية". وجاء هذا التذكير الديني بعد انتشار صور في وسائل التواصل الاجتماعي تظهر بعض الأغنياء وحتى الناشطين الجمعيين المشاركين في الحملة الوطنية للتضامن وهو يلتقطون صوراً مع الفقراء والمحتاجين.

- إلغاء صلاة العيد في المساجد والساحات والاكتفاء في التهاني بالتواصل عن بعد<sup>13</sup>: وهي الفتوى التي تضمّنها البيان رقم 14 والبيان رقم 15 حيث تمّ التأكيد على ضرورة تأدية صلاة العيد في البيوت وتجنّب الساحات والمساجد، إضافة إلى إلغاء كل مراسيم الختان التي ترتبط عادة بأواخر شهر رمضان، ناهيك عن توصيات بعدم التنقل وصلة

<sup>10</sup> أنظر البيان رقم 5، المصدر نفسه.

<sup>11</sup> أنظر البيانيين رقم 7 ورقم 12، المصدر السابق.

<sup>12</sup> أنظر البيانات رقم 9، المصدر نفسه.

<sup>13</sup> أنظر البيانات رقم 14 ورقم 15، المصدر نفسه.



الأرحام في العيد حتى لا يتمّ ايذاؤهم بالعدوى، والاكتفاء بوسائل التواصل الحديثة للتهاني والتبريكات في يوم العيد.

نستطيع التأكيد أن البيانات التي أصدرتها اللجنة الوطنية للفتوى لم تلق معارضة شعبية، بل عرفت تفاعلا إيجابيا بحكم تجاوزها مع الوضع الصحي الاستثنائي حيث سادت فوبيا عارمة من انتشار الفيروس وتزايد عدد الضحايا، خاصة بعد نشر أرقام متصاعدة يوميا حول عدد المصابين وعدد الموتى. يدلّ هذا التفاعل الإيجابي على أنّ ظروف "الخوف من الجائحة" كانت عاملا مساعدا في تكريس الخطاب الديني المأسس ومركزته بل وشرعنته على المستوى العملي.

### أربعة فاعلين دينيين يرفضون الفتاوى الرسمية

ورغم ما بدا من عدم معارضة جمهور المساجد لمجمل القرارات التي اتخذت وخاصة ما تعلقّ منها بغلق المساجد وتعليق صلاة الجماعة والجمعة، إلّا أن ذلك لم يمنع بعض الفاعلين الدينيين من إعلان معارضتهم لفتوى غلق المساجد، وكانت حواملهم في ذلك منصات التواصل الاجتماعي وبعض الفضائيات، ويدلّ هذا المنحى على تواصل أزمة "المرجعية الدينية" المأسسة والرسمية في علاقتها بالفاعلين الدينيين الذين ينهلون من مرجعيات دينية مختلفة أو لهم قراءات مختلفة من داخل ما يسمى في الخطاب الرسمي "بالمرجعية الدينية الوطنية"، خاصة في شقّها المذهبي المالكي. ويمكن تصنيف معارضي الخطاب الديني المأسس في الفترة الأولى من الجائحة فيما يتعلّق بفتوى غلق المساجد بالخصوص إلى أربعة أصناف :

### الصنف الأول : فقيه الاتجاه السلفي

بعد يوم واحد فقط من صدور فتوى اللجنة الوطنية للفتوى بتعليق صلاة الجمعة، أي يوم 18 مارس 2020، أصدر ممثل الاتجاه السلفي الوهابي في الجزائر فتوى تتضمن معارضة لبعض الإجراءات المتخذة وخاصة ما تعلق منها بتعليق صلاة الجمعة، وكان عنوان فتواه : "في حكم الجمعة في الأبنية حال العجز عن أدائها في المسجد الجامع"<sup>14</sup>. وفيها أباح لأنصاره الصلاة في أبنية غير المساجد، وإقامة صلاة الجمعة فيها، مشيرا

<sup>14</sup> الفتوى رقم : ١٢٣١ (1818 مارس 2020)، أنظر موقع الشيخ فركوس

إلى جواز «إقامة صلاة الجمعة في مبنى غير المسجد، في حال العجز عن أدائها في المسجد الجامع»، ومؤكداً أنه " لا يُشترط إذن الحاكم لإقامة الجمعة"، وأهم ما جاء في نص الفتوى العبارات التالية :

"... غير أنه لا يُشترط اختصاص الجمعة بمسجدٍ أو بجامعٍ كما هو مذهب الجمهور خلافاً للمالكيّة ؛ لأنَّ الجمعة لا تختلف عن غيرها من صلوات الجماعة المكتوبة إلا في مشروعيّة الخطبة قبلها ؛ لذلك تصحُّ كما تصحُّ سائر الصلوات في كلِّ مكانٍ أمكن أن يجتمع الناس فيه سواءً في المُدن أو في القرى أو في البادية ولو في أبنية متفرّقة، وخاصّةً إذا كان الناس عاجزين عن الصلاة في المسجد الجامع لسببٍ أو لآخر... ولا يُشترط أيضاً إذن الحاكم لإقامة الجمعة وإن اشترطه الحنفيّة، ولا دليل على هذا الشرط، إذ لا اعتبار للشرط إلا ما قام عليه الدليل من كتابٍ أو سنّةٍ أو إجماع المسلمين. أمّا عند المالكيّة فيُستحبُّ استئذان الحاكم، فإن مَنع وأُمنّت المفسدة لم يُلتفت إلى منعه وأُقيمت الجمعة وجوباً؛ تقديمًا لأوامر الشرع على كلام الحاكم".<sup>15</sup>

### الصنف الثاني : فقيه الفضائيات

وأقف هنا عند رأي أحد أهم " دعاة الفضائيات"<sup>16</sup> أو الأئمة النجوم<sup>17</sup> في الجزائر، والذي شكّل في السنوات العشر الماضية ظاهرة إعلامية من خلال برنامجه في قنوات فضائية خاصّة وأعني بذلك الشيخ شمس الدين بوروي. وميزة خطاب هذا الشيخ أنه يقدّم فتاوى وتوجهات دينية يجمع فيها بين الجدّ والهزل، كما أنه يعرض نفسه مدافعا عن الخطاب الديني الرسمي أو "المرجعية الدينية الوطنية". وتلقى برامجه متابعة كبيرة حسب كثير من استطلاعات الرأي حول البرامج الدينية للقنوات الفضائية الجزائرية.

<sup>15</sup> المصدر نفسه.

<sup>16</sup> أنظر حول استعمال وصف " الفقيه الفضائي"، الغدامي، عبد الله محمد (2011). الفقيه الفضائي: تحوّل الخطاب الديني من المنبر إلى الشاشة. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.  
<sup>17</sup> وأعني بالأئمة النجوم هم الأئمة أو بالأحرى الدعاة الذين انتقل خطابهم من محارب المساجد إلى شاشات الفضائيات أو منصات التواصل الاجتماعي، ولخطاباتهم الدينية خصائص ترتبط بشروط " السوق الدينية " ومنطقها "التجاري التنافسي". وقد استعمل هذا الوصف أيضا عبد الرحمان موساوي في كتابه حول المساجد : شخصيات جديدة وممارسات أعيد تشكيلها. أنظر في هذا السياق : Moussaoui, A. (2009). La mosquée en Algérie. Figures nouvelles et pratiques reconstituées. *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée* [En ligne], (125).

وقد تداولت العديد من وسائل الإعلام<sup>18</sup> مواقف الشيخ شمس الدين بوروي من بيانات اللجنة الوطنية للفتوى وردود الفعل الرسمية اتجاهها، حيث أبدى الشيخ معارضة علنية لموضوعين رئيسيين : يتعلق الأول بغلق المساجد وتعليق صلاة الجماعة والجمعة، وأما الثاني فهو تعجيل زكاة الفطر في رمضان. بالنسبة لفتوى غلق المساجد، اعتبر الشيخ، من خلال تصريح له عبر موقعه في الفايسبوك، أنّ القرار كان متسرّعا ولم تتمّ دراسته بشكل جيّد ومن كل الجوانب، متسائلا عن سبب عدم تزويد المساجد بأجهزة قياس الحمى التي تمّ استخدامها في مؤسّسات ومرافق عمومية أخرى كالمطارات والمحاكم وغيرها، وهي إجراءات أولية تمّ اتخاذها لمواجهة انتشار الفيروس في الفترة الأولى من الوباء. كما اعتبر أنّ فتوى غلق المساجد وتعليق صلاة الجماعة والجمعة غير مؤسّسة من الناحية الشرعية وتحتاج إلى مزيد من الرؤيّة، ولذلك كان القرار في نظره متسرّعا ولم يأخذ زمتا كافيا للتداول والاستشارة حوله.

وفي موقفه من تقديم زكاة الفطر في رمضان قبل موعدها، والتي تضمّنها البيان السابع من بيانات اللجنة الوطنية للفتوى، فقد أبدى الشيخ شمس الدين معارضته لهذه الفتوى من خلال برنامجه "انصحوني" في قناة النهار. وكان سبب رفضه أنّ الفتوى غير مبررة من الناحية الشرعية وتخالف قواعد وأصول المذهب المالكي أحد أهم أسس "المرجعية الدينية الوطنية في الجزائر". وقد دفع هذا الموقف وزارة الشؤون الدينية إلى إصدار بيانين يؤكدان الفتوى، وبيان ثالث توضيحي حول الموضوع تمّ نشره يوم 20 ماي 2020، ولم تكتف بذلك بل تقدّمت بشكوى على مستوى سلطة السمعى البصري ضدّ قناة النهار التي يتعاقد معها الشيخ شمس الدين، مما دفع بهذه الأخيرة إلى فسخ العقد معه وإيقاف البرنامج الديني "انصحوني"، بل وتقدّمت باعتذار أمام جمهور المشاهدين لما بدر منه، في الوقت الذي رفض فيه الشيخ تقديم الاعتذار المطلوب منه وانتقل إلى قناة فضائية أخرى منافسة للأولى.

### الصف الثالث : الفقيه الأكاديمي

وأشير في هذا السياق إلى رأي بعض أساتذة الشريعة في كليات الحضارة الإسلامية بالجامعات الجزائرية، خاصة من ذوي التأثير في مواقع التواصل الاجتماعي أو ما يمكن تسميتهم بالناشطين الدعويين<sup>19</sup> من خلال فتاويهم ومواقفهم في القضايا الاجتماعية

<sup>18</sup> أنظر، على سبيل المثال لا الحصر، التداول الإعلامي حول هذا الموضوع الموقع الإخباري الترا صوت

Consulté le 13 mai 2020 sur : <https://ultraalgeria.ultrasawt.com>

<sup>19</sup> نذكر في هذا السياق أن هناك عدد من الدراسات التي تناولت تصنيف هذا الشكل من الخطاب الديني

والاقتصادية المستندة، بناء على تصريحاتهم، إلى المذهب المالكي دون غيره. وفي مواقف أحد هؤلاء "الفقهاء الأكاديميين" من بيان اللجنة الوطنية للفتوى بغلق المساجد، بدت معارضته لما أطلق عليه بتعطيل صلاة الجمعة والجماعة، وأنّ هذه الفتوى كغيرها من مثل تقديم زكاة الفطر أو غسل الموتى ضحايا كورونا، هي كلّها فتاوى تخالف في نظره رأي جمهور الفقهاء.

وتبريرا لموقفه الفقهي، أصدر فتوى نشرت في المنابر الإعلامية ومنصات التواصل الاجتماعي أطلق عليها العنوان التالي: "نازلة تعطيل الجمعة والجماعات للصلاة عند المالكية وكيفية الأذان؟"<sup>20</sup>، حيث أبدى موافقته المبدئية لقرار غلق المساجد أمام عموم المصلين بحكم ذريعة الخوف من العدوى وانتشار الوباء، لكنّه عارض تعليق أو تعطيل صلاة الجماعة والجمعة. وكانت أهمّ عبارة في نص هذه الفتوى ماييلي: "صلاة الجماعة عند المالكية سنّة مؤكدة وليست واجبة والقاعدة الفقهية الشرعية تنص "ما جاز لعذر بطل بزواله"، وعليه ففي كل الحالات يبقى الأذان قائما في وقته، ولا تعطل الصلاة في المسجد ولو بالإمام بمفرده. أرى - والله أعلم بالصواب أنه حتى صلاة الجمعة يمكن أن تنزل على قول من قال اثنان أو ثلاثة جماعة، ويصلها الإمام بأهل بيته وأولاده في المسجد حتى لا تعطل شعيرة الجمعة مطلقا، جريا على القاعدة الأصولية" مراعاة الخلاف"، والقاعدة الفقهية "الميسور لا يسقط بالمعسور".

وفي معرض استدلاله بأقوال علماء المالكية وغيرهم، يرى أنه يمكن أن ينبو عن الناس الإمام والمؤذن في صلاة الجماعة كل يوم، ويمكن إقامة صلاة جمعة واحدة في كل ولاية بعدد محدود حسب المذهب المالكي على أن تحترم مسافة التباعد الجسدي حفاظا على سلامة المصلّين، وهكذا تبقى صلاة الجماعة والجمعة قائمة. وفي رسالة له نشرتها وسائل إعلام جزائرية بعد انقضاء الأشهر الأولى من الجائحة، عنوانها: "إذا الجُمعة سُئِلت بأيّ ذنبٍ عَطَلت"، أشار هذا الفقيه الأكاديمي إلى أنّ "صلاة الجُمعة فرض عين على كلّ

الدعوي الفقهي في شاشات الفضائيات وفي المنصات الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي المختلفة منها على سبيل المثال:

- أحمد، زايد (2017). صوت الإمام... الخطاب الديني من السياق إلى التلقي. (ط. 1)، القاهرة: دار العين.  
- عبد الله محمد، الغدامي (2011)، الفقيه الفضائي: تحوّل الخطاب الديني من المنبر الى الشاشة. المغرب- الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

<sup>20</sup> للاطلاع على نص الفتوى كاملا، أنظر: مسعود صبري (2020)، فتاوى العلماء حول فيروس كورونا. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، صص. 174- 180.

مسلم إلا ما استثناه النص"، وتساءل قائلا: "بأي حق يُعطل فرض العين؟ وتحت أي مبرر والأسواق والشواطئ والمحلات الكبرى المغطاة تعجّ بالزبائن"<sup>21</sup>. والملاحظ في مواقف وفتاوى هذا الصنف أنه لم يعارض فتوى غلق المساجد، من الناحية المبدئية، ولكنه عارض ما انجرع عنها من تعليق لصلاة الجماعة والجمعة كلبية، في حين كان بالإمكان الإبقاء على العبادتين من خلال موظفي المساجد القاطنين بها كالإمام أو من لهم رخص إدارية خاصة كالمؤذن. ومن خلال هذا التداول الديني - الإعلامي حول المشروع الدينية لفتوى غلق المساجد بدا "الفقيه الأكاديمي" منافسا جديدا "للفقيه الإداري".

### الصنف الرابع: الفقيه - السياسي

ومن الأصوات التي أبدت معارضتها لفتوى غلق المساجد نموذج آخر أطلقنا عليه تسمية "الفقيه- السياسي"، وهو نموذج من الفاعلين الدينيين الذين يمارسون السياسة في المجال العام، سواء بشكل قانوني في إطار أحزاب سياسية معتمدة أو بشكل غير قانوني، ولهم في منصات التواصل الاجتماعي حضور وجمهور. وأبدى بعض هؤلاء الفاعلين معارضتهم لقرار اللجنة الوطنية للفتوى بغلق المساجد واعتبروه قرارا لا يستند إلى قواعد فقهية تبرره. وقد استخدم بعضهم خطاب يزوج بين المحتوى الديني والمحتوى السياسي في شكله الدعائي الموجّح للمشاعر، فحدّثوا من أنّ مثل هذه الفتاوى والقرارات قد تؤدّي إلى "إلغاء أركان الإسلام"، حيث صرّح أحدهم قائلا "من الممكن أن يُقال لنا غدا أن الصيام لا يجوز لأنه يضعف المناعة في مواجهة كورونا، وأن الزكاة سقطت، لأنّ الأموال قد تحمل الفيروس، أما الحج فبيت الله مغلقة اليوم"<sup>22</sup>. وجاء في بعض المقترحات التي قدّمها هذا الصنف من الفاعلين الدينيين دعوة السلطات العمومية إلى إجراء فحوصات دورية لجمهور المساجد ومنع دخول المرضى، إضافة إلى مناشدة المصلّين لالتبرّع من أجل شراء أجهزة كشف الحثّى في المساجد حتى يرفعوا كلّ مبرّرات قرار غلقها. ويبدو أنّ الدافع لهذا الموقف المعارض للخطاب الديني الرسمي المأسس لم يكن دافعا دينيا فحسب بل له منطلقاته السياسية التعبوية التي لا علاقة لها بالمحتوى الفقهي للفتوى، كما أبانت

<sup>21</sup> أنظر في هذا الموضوع الموقع الإخباري دجزايريس

Consulté le 08 mai 2020 sur : <https://www.djazairiss.com/elkhabar/672850>

<sup>22</sup> أنظر حول الموضوع : كورونا وأزمة العقل الفقهي المعاصر بالجزائر، للكاتب الصحفي حسان زهار،  
Consulté le 10 mai 2020 sur <https://arabi21.com/story/1256570>

المقترحات المقدّمة عن إشكالية أخرى تتعلّق بحدود الثقافة الطبية للفاعل الديني في مثل هذا الظرف الصحي الاستثنائي.

وتحيلنا المواقف المعارضة، بمبررات دينية مختلفة، لفتوى غلق المساجد إلى طبيعة العلاقة بين الخطاب الديني الرسمي وغير الرسمي في لحظة الأزمات والمخاطر، إضافة إلى حدود تأثير الفتوى الجماعية في مقابل الفتوى الفردية. ونستطيع القول أنّه رغم ما بدا من بعض التأثير المحدود للفتاوى الفردية والفاعلين الدينيين "غير الرسميين" إلاّ أن طبيعة الأزمة الصحية ساعدت بشكل جليّ في ترسيخ سلطة الفتوى الدينية الرسمية، وبدا ذلك في التزام جمهور المساجد بشكل عام بفتوى غلق المساجد وما تلاها من إجراءات احترازية. ويبدو أنّ رهانات الخطاب الديني في تبرير الفتاوى كانت رهانات معرفية داخل النموذج الفقهي، ولم يكن المعطى الطبي، أي الوباء، إلاّ نازلة مثلها مثل النوازل السابقة كالمطر الغزير أو الريح الشديدة وغيرهما، ومن هنا نتساءل حول مستويات الثقافة الطبية عند بعض الفقهاء والفاعلين الدينيين، ومكانة الخطاب الطبي (العلمي) ودرجة تأثيره في القرار الفقهي. كما أنّ يكشف التحليل الأوّلي لطبيعة المبررات الفقهية ودرجات اختلافها عن بعضها عن إشكالية العلاقة بين علوم الشرع وعلوم الطب وعلوم المجتمع<sup>23</sup>، ولعلّ ثنائية حفظ الأبدان وحفظ الأديان وأسبقية كل منهما، ومكانة الخطاب المقاصدي داخل المتن الفقهي نفسه من مسالك البحث التي تستدعي مزيداً من البحث والتنقيب.

## خاتمة

انطلاقاً من العناصر التي حاولنا التوقف عندها وصفاً وتحليلاً، يمكن القول أنّ جائحة كورونا، في فترتها الأولى على الأقلّ، أبانت عن بعض المظاهر في المجال الديني، منها ماهو بنيوي ومنها ماهو ظرفي. فأما المظاهر البنوية فتربط بتراكم التحوّلات المؤسسية في هذا المجال ونعني بذلك ظاهرة ترسيخ الخطاب الديني المماسس، وهو ما يمكن أن نسمّيه بشكل أدقّ تكريس البيروقراطية الدينية من خلال مرّكزة الفتوى الدينية والتحكّم فيها وضمان فعاليتها في تدبير الأزمة الصحية. فرغم ما بدا من بعض المنافسة للخطاب

<sup>23</sup> تناول هذا الموضوع بكثير من البحث والتحليل والنقد ساري حنفي في دراساته لمضامين الدراسات الدينية في كليات العلوم الشرعية في الجامعات العربية والإسلامية وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية. أنظر: حنفي، ساري (2021). علوم الشرع والعلوم الاجتماعية، نحو تجاوز القطيعة: أليس الصبح بقريب. بيروت، مركز نهوض.

الرسبي فيما يمكن أن نطلق عليه مجازاً "السوق الدينية"، إلا أن أزمة كورونا كرسّت سلطة "الفقيه الإداري" مقارنة بأصناف أخرى سائدة مثل "فقيه الفضائيات والمنصّات الرقمية" أو "الفقيه - الأكاديمي" أو "الفقيه - السياسي".

وأما ما يتعلّق بالظرفي من تلك التحوّلات، فنشير إلى بعض المظاهر التي قد يترك آثاراً عميقة في التمثّلات والخطابات والممارسات الدينية بعد انقضاء الأزمة الصحية جزئياً أو كلياً، ولعلّ أهمّها مايلي :

- تصاعد تأثير المفتي الافتراضي ومنافسته للمفتي الواقعي : فزمن كورونا هو زمن التحوّلات الرقمية وتوسّع تأثيرها، وزمن ترسيخ ممارسات العمل عن بعد والاتصال الافتراضي والاستهلاك الثقافي الرقمي، وإذا كانت العشرية الماضية قد عرفت تصاعداً لسرديات دينية في المنصّات الرقمية وظهور دعاة وفاعلين دينيين لهم تأثيرهم على الشباب في وسائل التواصل الاجتماعي، فإنّ الفترة الأولى من الجائحة وضعت الخطاب الديني بفاعليه المختلفين الرسميين وغير الرسميين أمام تحدّيات هذا الاتصال الرقمي وجمهور المنصّات الافتراضية. ونفترض أنّه سيكون لهذا التحوّل أثر عميق على معاني ودلالات المرجعيات الدينية لتنتقل من مرجعيات واقعية شخصية معروفة إلى مرجعيات افتراضية قد تكون معروفة أو مجهولة. بل قد يصبح مفتي الغد ألفوريتما يصنع في المخابر كما تصنع الفيروسات.

- تصاعد ظاهرة التدين الفردي في مقابل التدين الجماعي : تضعنا إجراءات الحجر الصحي وتدابير غلق المساجد وتعليق الصلوات الجماعية أمام فرضية ترسيخ وتحفيز ممارسات دينية جديدة ذات طابع فردي مستقل عن المجموعات الدينية وأنماط التنشئة الجماعية، وهي مظاهر أشارت إليها دراسات سوسيولوجية سابقة في الجزائر<sup>24</sup>، لكن يبدو أنّ جائحة كورونا ستكون إحدى أسباب تسريعها وترسيخها وتوسّعها. ومنه نتساءل : هل يمكن أن تكون إطالة فترة إلغاء العبادات الجماعية أو بالأحرى تعطيل إحدى أدوات التنشئة الدينية الجماعية مدعاة لانتعاش شكل مختلف من التدين يقوم على الفردانية الدينية بمعناها الليبرالي حيث يصبح التدين شأنًا شخصياً.

<sup>24</sup> أنظر حول هذا الموضوع :

Merzouk, M. (2012). Les nouvelles formes de religiosité juvénile : enquête en milieu étudiant. *Insaniyat* / (55-56), 121-131.

- مآل السرديات الفقهية في مقابل الخطابات الطبية : صحيح أنّ الجسد الطبّي مثل عند الفقهاء موضوعاً فقهيّاً، فهناك تصوّرات لكتب الفقه يمكن أن نطلق عليها "النظرة الفقهية للجسد" لكن هل سيستمر الوضع هكذا ؟ يمكن القول أنّه على الرغم من أنّ الوباء مظهر ينعش الخطاب الديني باعتباره تجلياً للمقدس أمام معضلة المرض والموت، إلّا أنّ واقع الحال يبدو غير ذلك حيث بدا الخطاب الطبي في زمن الجائحة أعلى مرتبة ضمن تراتبية المعرفة اليوم بما في ذلك المعرفة الفقهية، وعملياً يبدو أنّ قول الطبيب أصبح أكثر تأثيراً ووجاهة من قول الفقيه. وإذا ما افترضنا أنّ السنوات القادمة هي سنوات المخاطر البيولوجية والإيكولوجية، حسب ولريش بيك، فإنّ هناك أسئلة تطرح حول مآل السرديات الفقهية ودرجة تأثيرها في مقابل الخطابات الطبية والعلمية عموماً.

### بيبلوغرافيا

- انفيخ، محمد. (2019). التصور الفقهي للصحة والمرض والنسق العلاجي. بحث محكم، منشورات مؤسسة مؤمنون بلا حدود، قسم الدراسات الدينية. ومنشور على الموقع التالي : <https://www.mominoun.com/pdf1/2019-03/atassawor%20alfi9hi.pdf>
- الجائحة تحت مجهر العلوم الاجتماعية. (2021). مجلة عمران، (32). الدوحة، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- حنفي، ساري (2021). علوم الشرع والعلوم الاجتماعية، نحو تجاوز القطيعة : أليس الصبح بقريب، بيروت : مركز نهوض.
- دارم، بصام (2021). "إبستمولوجيا الجائحة في معرفة المعرفة. الجسد والثقافة والمجتمع"، مجلة عمران، (32)، الدوحة : منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- زايد، أحمد (2017). صوت الإمام... الخطاب الديني من السياق إلى التلقي. (ط. 1) القاهرة، دار العين.
- الغذامي، عبد الله محمد (2011). الفقيه الفضائي : تحوّل الخطاب الديني من المنبر إلى الشاشة. الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي.
- مسعود، صبري (2020). فتاوى العلماء حول فيروس كورونا. القاهرة : دار البشير للثقافة والعلوم.



ولريش، بيك (2006). مجتمع المخاطر العالمي، بحثا عن الأمان المفقود. (عال هند واخرون، ت.). القاهرة : المركز القومي للترجمة.

Beck, U. (2001). *La société du risque. Sur la voie d'une autre modernité.* (L. Bernardi, trad.). Paris : Aubier.

Herzlich, C. (1984). Médecine moderne et quête de sens : la maladie signifiant social. Dans Marc Auge et Herzlich, C. (dir.), *Le sens du mal : anthropologie, histoire, sociologie de la maladie.* (pp. 189 -215, chapitre 5). Paris : Editions des archives contemporaines.

Joeffrion, C. (2009). Santé et représentations sociales : une étude multi-objets auprès de professionnels de santé et non - professionnels de santé. *Les cahiers internationaux de psychologie sociale*, 2 (82), 73 – 115.

Les Cahiers du Cread, (2020). L'après Covid-19. Une économie ouverte et durable seule possibilité pour juguler l'impact de la pandémie, N° spécial 36 (03), Alger : éditions Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le développement.

Moussaoui, A. (2009). La mosquée en Algérie. Figures nouvelles et pratiques reconstituées. *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, (125) [En ligne].

## مواقع إلكترونية

موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بنك الفتاوى <https://www.marw.dz>

الموقع الإخباري دجايريس <https://www.djazairiss.com/elkhabar/672850>

الكاتب الصحفي حسان زهار، كورونا وأزمة العقل الفقهي المعاصر بالجزائر  
<https://arabi21.com/story/1256570>.

الموقع الإخباري الترا صوت <https://ultraalgeria.ultrasawt.com>

موقع الشيخ فركوس <https://ferkous.com/home/?q=fatwa-1231>